عملية السلام والتقدم بسرعة لصنع السلام. فهذه الحكومة ملزمة بانهاء مدة ولايتها، بينما في جعبتها اتفاقيتي سلام موقعتين. والكل أصبح يدرك ان الامر في حكم المستطاع، والحكومة التي لا تستغل الزخم التاريخي لصنع السلام، تحكم على شعبها بويلات الحرب. هذا هو قانون التاريخ (**المصدر نفسه**).

وأشار يونا الى الثمن المطلوب من اسرائيل لصنع السلام فقال: «لا شك لدي ان رابين يريد السلام، ولكن لدي شكوك اذا كان قد تعمّق لديه الادراك المؤلم والثاقب، الذي لا مفر منه، من ان اسرائيل وفي نهاية المسار، سوف تضطر الى التخلّي عن كل المناطق التي شوّهت المجتمع وتسببت في عفونته، وحرمانه من طاقات ثمينة، نفسية ومادية، على امتداد قرابة ٢٥ سنة. ولاحظ، ان ثمن السلام مع الفلسطينيين معروف بوضوح ومسجل وله تسميات مختلفة، لكن القصد هو اقامة دولة فلسطينية (مَنْ لا زال هذا الامر يخيفه؟) على أراضي الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة. أمّا ثمن السلام مع سوريا فلا يقل عن ذلك. وعندما يدخل رابين هذا الادراك الى أعماقه ويفهم ان هذا على ما يبدو ثمن تغيير الواقع في المنطقة وانتقالها من حالة الحرب الى عصر السلام ـ سوف يكون من الممكن التوقيع على اتفاقيات تاريخية، وليس التحدث، فقط، عن مسارات ثمّ تركها تحتضر» (**المصدر نفسه**).

وتوصل الى هذا الاستنتاج، أيضاً، المعلق الصحفي عوزي بنزيمان، الذي رأى ان المهمة الاساسية التي وضعتها الحكومة نصب عينيها، أي اقامة السلام، لا زالت بعيدة عن التحقيق كما كان الامر عليه قبل سنة. ولكن مع ان هذه الحكومة، ليّنت، بالفعل، مواقفها التكتيكية، الاّ انها لم تتخذ بعد القرار المبدأي ـ الارض في مقابل السلام ـ هذا القرار المؤهل، فقط، لاحداث انطلاقة في المفاوضات» (**هآرتس**، ١٩٩٣/٦/٢٧).

في المقابل، رأى المعلق الصحفي، دانيئيل بلوخ، «ان الآمال التي علّقت على هذه الحكومة كانت عالية جداً، ولم تتحقق بكاملها»، وأخذ على رابين مثلاً «تعهده بالتوصل الى تسوية سياسية في خلال فترة زمنية محددة»، ولكنه اعتبر ان الانجاز السياسي الخارجي والداخلي على حدّ سواء، الاكثر أهمية الذي حققته حكومة رابين حتى الآن، هو انجاز من ناحية تربوية ـ اعلامية، للمدى الطويل. فهذه هي المرة الاولى منذ حرب الايام الستة، التي يجوز فيها التحدث، علناً، عن تقسيم [أرض ـ اسرائيل] والفصل بين الشعبين وتقديم تنازلات اقليمية دون وصم القائل بالكفر والخيانة... كذلك من الجائز التحدث عن انسحاب في الجولان والبقاء على «قيد الحياة، جسدياً وسياسياً. وحتى ـ دون ان يكون لنا يد في ذلك ـ لو لم يحصل التقدم المنشود على طريق السلام، فلن يكون من الممكن الغاء التأثير التربوي لخطوات حكومة رابين» (**دافار هشفواع**، ١٩٩٣/٦/١٨).

ومن جهة أخرى، رأى الكاتب يوسي اولمرت «ان الجمود الحالي في المفاوضات السياسية، يشير الى افلاس سياسة حزب العمل الخارجية. فاذا واظب رئيس الحكومة على موقفه القاضي بعدم استعداد اسرائيل للانسحاب الكامل من على هضبة الجولان، حتى في مقابل سلام حقيقي مع سوريا ـ وهذا هو مطلب السوريين ـ فلن تكون هناك تسوية مع سوريا. كذلك لن تكون هناك تسوية مع الفلسطينيين طالما واصلوا الاصرار على المطالبة ببحث مشكلة القدس الآن، ومن ناحية عملية، فهم يقترحون تسوية مرحلية تقود بشكل لا مفرّ منه، الى اقامة دولة فلسطينية مستقلة، الامر الذي يرفضه حزب العمل أيضاً» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٣/٦/٢١).

وخلص الكاتب أولمرت الى التقليل من شأن ما يعزى الى حكومة رابين من انجازات، حيث رأى «انه على الرغم من كل الوعود الرنانة وكثرة الاحاديث عن السلام من جانب هذه الحكومة، فليس هناك أي تحرك فعلي في المفاوضات. فالانجاز الوحيد الذي حققته اسرائيل، حتى الآن، هو المفاوضات المباشرة. وهذه، كما هو معلوم، قادت اليها حكومة الليكود السابقة وليس حكومة العمل الحالية (**المصدر نفسه**).

وبمناسبة انتهاء العام الاول من عمر حكومة رابين وتمكنها من الصمود وتجاوز بعض الازمات، على الرغم من جهود المعارضة المكثّفة لاسقاطها، حذر المعلّق الصحفي ران كسليف من اطمئنان رابين على مصير حكومته اعتماداً على ضعف المعارضة. فـ «الحكم لا تأخذه، فقط،